Dirasat: Human and Social Sciences, Volume 50, No. 5, Supplement 1, 2023

Deanship of Scientific Research

Improving the Municipal Services in Nablus city: Exploring the Municipal Administration's Role in Reshaping the Urban Space

Faisal Yousef Sabah [1]*, ***Sana'a Khaled Ghazal*** [2], ***Mohammad Abdallah Burqan***[3]

[1] Department of Geographic Information Systems, The Arab American University, Jenin, Palestine.

[2] Craft Complexes Directory, Palestinian Industrial Estates and Free Zones Authority, Ramallah, Palestine.

[3] Department of Security Geographic Information Systems, Intermediate College for Security Studies, AL-Istiqlal University, Jericho, Palestine.

Received: 16/10/2021
Revised: 29/3/2022
Accepted: 12/10/2022
Published: 30/10/2023

* *Corresponding author:*
faisal.sabah@aaup.edu

Citation: Sabah , F. Y. ., Ghazal, S. K. ., & Burqan, M. A. . (2023). Improving the Municipal Services in Nablus city: Exploring the Municipal Administration's Role in Reshaping the Urban Space. *Dirasat: Human and Social Sciences*, 50(5), 58–71. https://doi.org/10.35516/hum.v50i5.6210

© 2023 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

Objectives: To examine the capacity of Nablus city`s urban administration to reconfigure its urban space, by revealing the extent to which the structural plans are implemented on the land as intended and in a way that results in sustainable urban development.

Methods: The comparative approach was used, the study was conducted on the structural plan approved in 1996 and 2013 and compared with aerial photographs taken in 2011 and 2018, and three sectors were used for analysis and comparison: infrastructure (roads), public services (schools), and tourism and recreation (parks and green spaces).

Results: The results showed concluded that successive administrations of Nablus city have failed to remodel the urban space since 1996. Only 45.8% of the proposed road network was built for the years of the first structure plan 1996-2012 and that 58.1% of the area destined for parks and green areas had been converted to other use. The analysis revealed that 83.6% of schools were built outside public service spaces, according to the 1996 and 2013 plans, and the green area decreased between 2013 and 2018 by an amount of 64,047 m², which corresponds to 32.8% of the total area, according to the 2013 plan.

Conclusions: The study recommends reconsidering the fundamentals of drafting structural plans and supervising their implementation, and the need for municipal authorities to act more forcefully on green degradation.

Keywords: Urban space, structural plan, Nablus city, sustainable urban development, urban management.

تحسين الخدمات البلدية في مدينة نابلس: استكشاف دور إدارة البلدية في إعادة تشكيل الحيز الحضري

فيصل يوسف صباح [1]*، ***سناء خالد غزال*** [2]، ***محمد عبدالله برقان*** [3]

[1] قسم نظم المعلومات الجغرافية، كلية الهندسة وتكنولوجيا المعلومات، الجامعة العربية الأمريكية، جنين، فلسطين.

[2] دائرة المجمعات الحرفية، الهيئة العامة للمدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة، رام الله، فلسطين.

[3] قسم نظم المعلومات الجغرافية الأمنية، الكلية المتوسطة للدراسات الأمنية، جامعة الاستقلال، أريحا، فلسطين..

ملخّص

الأهداف: استكشاف قدرة الإدارة الحضرية لمدينة نابلس في إعادة تشكيل حيزها الحضري وذلك بالكشف عن مدى تطبيق المخططات الهيكلية على الأرض كما كان مخططًا لها وبما يحقق التنمية الحضرية المستدامة.

المنهجية: أجريت الدراسة على المخطط الهيكلي المصادق لعام 1996 ومقارنته بالصورة الجوية لعام 2011، والمخطط الهيكلي المصادق لعام 2013 ومقارنته بالصورة الجوية لعام 2018، مستخدمة بذلك المنهج المقارن، وشمل التحليل والمقارنة ثلاثة قطاعات، وهي: البنية التحتية (الطرق) والخدمات العامة (المدارس) والسياحة والترفيه (الحدائق والمساحات الخضراء).

النتائج: توصلت الدراسة إلى أن الإدارات المتعاقبة على مدينة نابلس منذ عام 1996 لم تنجح في إعادة تشكيل حيزها الحضري؛ حيث أظهر التحليل أنه جرى تنفيذ 45.8% فقط من شبكة الطرق المقترحة لسنوات المخطط الهيكلي الأول 1996-2012، وأن 1.58% من الرقعة المخصصة للحدائق والمساحات الخضراء قد تغيرت إلى استخدامات أخرى، وكشف التحليل أن 83.6% من المدارس جرى بناؤها خارج المساحات المخصصة للخدمات العامة حسب مخططي 1996 و2013. كما تراجعت رقعة المساحة الخضراء ما بين أعوام 2013 – 2018 ما مقداره (64,047 م2) ما يعادل 32.8% من إجمالي مساحتها الكلية حسب مخطط 2013.

الخلاصة: توصي الدراسة بإعادة النظر في أسس إعداد المخططات الهيكلية والرقابة على تنفيذها، وضرورة أن تأخذ إدارة البلدية موقفا حازمًا في ما يتعلق بالتعدي على المناطق الخضراء..

الكلمات الدالة: الحيز الحضري، المخطط الهيكلي، مدينة نابلس، التنمية الحضرية المستدامة، الإدارة الحضرية.

1. مقدمة

لقد شكل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية على جزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1994علامة فارقة لما يمكن أن يطلق عليه بداية لمرحلة التنمية والاعتماد على الذات، بعدما كان التخطيط في الأراضي الفلسطينية بيد مؤسسات الاحتلال الإسرائيلي منذ احتلال الضفة الغربية عام 1967. حيث الإهمال المتعمد للتجمعات العمرانية الفلسطينية وغياب المخططات الهيكلية لتلك التجمعات التي تلبي الحاجات الفلسطينية حيث خدمت المخططات التي أعدتها الإدارة المدنية الإسرائيلية من توجهات والرغبات الإسرائيلية التي عملت على إعاقة النمو والتطور الطبيعي لهذا التجمعات وضعف عملية التخطيط برمتها حيث يوصف التخطيط في تلك المرحلة على أنه نمو مضطرب ومشوه، ومع قيام السلطة الوطنية الفلسطينية ببناء الهيكل الإداري لمؤسساتها حظيت المؤسسات التخطيطية بنصيب يمكن من خلاله إحداث تغيير ايجابي في الإرث العمراني العشوائي الذي خلفه الاحتلال، فأنشئت عام 1995 وزارة للحكم المحلي التي تعني بالتخطيط في الهيئات المحلية، ووزارة للتخطيط والتعاون الدولي عام 1996، فيما أنشئت ووزارة للأشغال العامة والإسكان عام 1995، وكذلك مجلس التنمية والاعمار (بكدار) عام 1994م، هذا عوضا عن المؤسسات الخاصة والدولية لتحاول مجتمعة إحداث تغييرا ايجابيا على صعيد التنمية والتخطيط بمستوياته المختلفة، ولأن عملية التخطيط تقع تحت مسؤولية البلديات (فقد حاولت الدراسة استعراض الأدبيات المتعلقة بالإدارة الحضرية لأهميتها ودورها المحوري في إعادة تشكيل حيزها العمراني. ان تعريف الادارة قد ينطبق على تعريف الادارات الحضرية حيث يتعين على المنظمات الحضرية العمل معًا في كل مستوى من مستويات النظام الحضري للمدينة، الوحدات المكانية الحضرية لتحقيق اهداف الحيز الحضري، كما يتعين على المسؤولون في الإدارة الحضرية العمل معا في مجموعات لتحقيق الأهداف المختارة بكفاءة على كل مستوى وبما يتلاءم مع هدف مستوى النظام الأعلى أي التنظيم الحضري ككل (Chakrabartych,1998). ففي حالة الدراسة الحالية التي تربط ما بين دور الإدارة الحضرية وتطبيق المخطط الهيكلي لمدينة نابلس فإنها ترجمة فعلية لمفهوم الإدارة الحضرية واستكشاف دورها في القدرة على تحقيق ما تم التخطيط له من عدمه ، وعليه الحكم على الإدارة الحضرية (البلدية) حسب المفهوم الفلسطيني بالنجاح من عدمه.

من هنا تبرز أهمية الإدارة الحضرية في تنفيذ المخططات الهيكلية وتعمل كنظام يقوم على تنفيذ المخططات الهيكلية بما يخدم ويحقق الرفاهية لسكان المدينة. فالإدارة الحضرية الناجحة انما تخلق واقع على الأرض أكثر قدرة على تلبية حاجات ساكنيها. ما يظهر عمق العلاقة بين النتائج ان كانت ايجابية (التنمية المستدامة) او سلبية وهنا اتفق فريق البحث على ما يمكن تسميته بالتنمية الهشة او المشوهة.

2. مشكلة وأسئلة الدراسة

يعد المخطط الهيكلي للمدينة الناظم لنموها وتطورها واتجاهات انتشارها الجغرافي، وكانت المخططات الهيكلية تعد قبل عام 1993 اي قبل قيام السلطة الفلسطينية من قبل الإدارة المدنية للاحتلال الاسرائيلي وكانت تلك المخططات تعد وفق الرؤية والحاجات الاسرائيلية دون الفلسطينية، وبعد ما يقارب ثلاثة عقود من تسلم الحكومة الفلسطينية لمسؤوليات اعداد المخططات الهيكلية فإنه يمكن ملاحظة ان الادارات الحضرية في فلسطين لم تنجح في اعادة تشكيل وتطوير الحيز الحضري وفقا لما تم وضعه من معايير في المخططات الهيكلية، وهذه اشكالية تحتاج الى تحليل والخروج بنتائج توضح ملامحها في محاولة لتقديم توصيات ومقترحات قد تساهم في حلها مستقبلا.

سؤال البحث: ما هو دور بلدية نابلس (الإدارة الحضرية) في إعادة تشكيل الحيز الحضري وفقا للمخططات الهيكلية للمدينة؟

3. أهداف الدراسة وأهميتها

تأتي هذه الدراسة لمحاولة استكشاف دور البلديات (الإدارة الحضرية) في إعادة تشكيل الحيز الحضري، وذلك اعتمادًا على تحليل بعض عناصر ومكونات المخطط الهيكلي لمدينة نابلس ومقارنته بما تم تنفيذه على الأرض وسيتم استخدام المخططات الهيكلية المصادقة من قبل الجهات ذات العلاقة وبعض الصور الجوية لعمل المقارنات والتحليل، وتأتي أهمية هذا البحث من قلة وجود دراسات فلسطينية او عربية او اجنبية تعالج قضية متابعة الإدارة الحضرية تطبيق المخططات الهيكلية كما تم التخطيط لها حيث ويعد ذلك مؤشر على قوة او ضعف القائمين على الادارات الحضرية. وستشكل هذه الدراسة نواة ادبية جديدة في التخطيط المحلي الفلسطيني ودافعا نحو تشديد الرقابة على اعداد وتنفيذ المخططات الهيكلية من قبل الادارات الحضرية الفلسطينية.

4. مصطلحات الدراسة

المخطط الرئيسي (الهيكلي) (Master Plan): هو مستند تنظيمي ووسيلة شرعية أساسية لتوجيه عمليات التنمية التي تجرى في التجمعات السكانية (المدن/القرى)، ويشمل استعمالات الأرض الخاصة و العامة، كما يحدد مواقع وامتدادات المشروعات العامة ضمن مدة زمنية طويلة (15-20 عاما) ويرتكز على أساس دراسات شاملة لاستعمالات الأرض والنشاطات المختلفة، وعمليات التنمية التي تجرى في الوقت الحاضر، كما يوجه الاتجاهات المستقبلية لنمو السكان والأعمال والنشاطات الأخرى. (وزارة الحكم المحلي،2010).

الإدارة: تعرف الإدارة أنها عملية تصميم والحفاظ على أي بيئة عمل يحقق فيها الأفراد الذين يعملون معًا بكفاءة أهداف مختارة لمجالهم.

الادارة الحضرية: ويعرف Van Dijk الإدارة الحضرية بأنها عملية يتطلب من القائمين على إدارة المدينة التركيز على القضايا التنموية التي يرى السكان أنها أولوية لهم مع الأخذ بعين الاعتبار المشاكل الكبيرة في المدينة لمعالجتها، إضافة إلى دورها في تطوير الاقتصاد الحضري، وإنها عملية تقرأ التحديات والمشاكل التي تواجه سكان المدن بطريقة متكاملة وتعالجها لجعل المدينة أكثر عدالة واستدامة (Dijk, et al., 2006: 47)، ويرى الدليمي والهيتي أن المقصود بالإدارة الحضرية تنظيم وتنفيذ سياسات التنمية الحضرية على مستوى المناطق الحضرية وهي أداء دور فعال في تنمية وإدارة وتنسيق الموارد لتحقيق أهداف التنمية الحضرية (الدليمي والهيتي، 2018: 11). ونرى ان الوظيفة المحورية التي على الإدارة الحضرية ان تؤديها هي إحداث تغيير من أجل التنمية الحضرية.. وأن الإدارة الحضرية إنما هي نظام متكامل يتكون من (البلدية او الحكومة المحلية، الخطة، التنفيذ والتقييم) تعمل مكونات هذا النظام على وضع المخططات والإشراف على تنفيذها ومراقبة وتقييم نتائجها والتأكد من أنها أدت الهدف التنموي المنشود منها وحققت متطلبات وأهداف سكان المدينة.

5. منطقة الدراسة

حدود المنطقة الدراسية هو المخطط الهيكلي المصادق لعام 2013 لمدينة نابلس، حيث تقع مدينة نابلس وسط شمال الضفة الغربية في فلسطين، تتمتع بموقع، جغرافي مهم فهي تتوسط إقليم المرتفعات الجبلية الفلسطينية وجبال نابلس، وتعد حلقة في سلسلة المدن الجبلية التي ترسم خط تقسيم المياه على طول امتداد القمم الجبلية من الشمال الى الجنوب، وتقع على الطريق الرئيسي التي تمتد من صفد والناصرة شمالا الى الخليل جنوبا.، وهي تقع بين جبلي عيبال شمالا وارتفاعه 940م وجرزيم جنوبا وارتفاعه 870م (جامعة القدس المفتوحة، 1995: 193). تبعد عن العاصمة القدس 69 كم وعن عمان 114 كم وعن البحر المتوسط 42 كم (السجدي، 2002: 1). تعد مدينة نابلس المدينة الثانية بعد مدينة الخليل التي تعد المدينة الاكبر من حيث الحجم السكاني في الضفة الغربية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019: 32) وقد توسعت حدود مدينة نابلس عدة مرات بعد ضم اراضي من القرى المجاورة مثل عسكر، بلاطة، روجيب، عزموط، دير الحطب شرقا، رفيديا، بيت وزن، صرة، زواتا غربا، عصيرة الشمالية شمالا، كفر قليل جنوبا وغيرها من القرى، لتصبح مساحتها حتى عام 2001 حوالي 29,000 ألف دونم (المخطط الهيكلي،2013) انظر الشكل (1).

تعد مدينة نابلس من المدن المتنوعة في وظائفها فهي تجمع ما بين الوظائف التعليمية، والتجارية، والصناعية والادارية، وفيها واحدة من كبريات الجامعات الفلسطينية-جامعة النجاح الوطنية بالإضافة الى بعض الكليات المتوسطة، وفيها المستشفيات الحكومية والخاصة وهي تعد مركزا تجاريا مهما لشمال الضفة الغربية نظرا إلى تعدد اسواقها وتنوعها، وهي ايضا مركزا صناعيا على مستوى فلسطين. وعلى الصعيد الاداري تأسست بلدية نابلس في عام 1285هـ/1868م وهي ثاني بلدية تم تأسيسها في فلسطين وذلك بعد مدينة القدس بخمس سنوات (الاقرع، 2019).

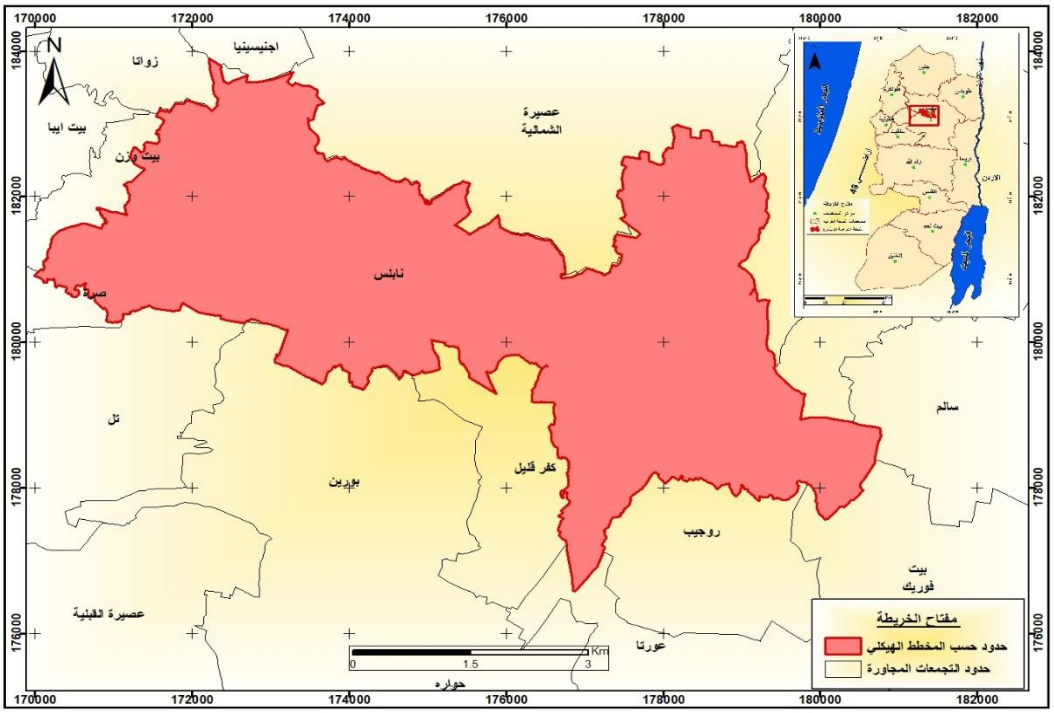

الشكل (1): الموقع الجغرافي لمدينة نابلس

المصدر: بلدية نابلس، 2020، بتصرف

6. منهجية الدراسة

استخدمت الدراسة المنهج المقارن في تتبع التغيرات التي طرأت على مخطط مدينة نابلس لعام 1996 المصادق لسنة واحدة وتم العمل به حتى عام 2013، حيث تم مصادقة المخطط الهيكلي، وتم مقارنة مخطط عام 1996 مع الصورة الجوية لعام 2011، ومقارنة مخطط عام 2013 مع الصورة الجوية لعام 2018، لتعرُّف ما جرى تنفيذه من هذه المخططات على أرض الواقع ورؤية تطور الخدمات المقدمة من عدمها، حيث يمكن القول ان اسلوب مقارنة المخططات الهيكلية المصادقة مع الصور الجوية هو أسلوب مبتكرًا نظرًا إلى عدم تعاون البلدية في توفير المعلومات اللازمة حول ما تم تنفيذه من المخططات الهيكلية على أرض الواقع. اعتمدت الدراسة على مخططين هيكليين مصادق عليهما من الجهات ذات العلاقة، وعلى صورتين جويتين لعام 2011 وعام 2018 من أجل مطابقة ثلاث استخدامات مختلفة وهي: الطرق (البنية التحتية)، والمدارس (الخدمات العامة)، والحدائق والمساحات الخضراء (السياحة والترفيه) من خلال:

أولا: استخدام المخطط الهيكلي المصادق سنة 1996 من خلال تحويل المخطط من الحالة الورقية الى الرقمية باستخدام برنامج نظم المعلومات الجغرافية ومقارنة المخطط من خلال الصورة الجوية 2011 بوضوح 25*25 سم كما يظهر بالأشكال (2-3).

ثانيا: استخدام المخطط الهيكلي المصادق سنة 2013 من خلال تحويله من مخطط اتوكاد الى برنامج نظم المعلومات الجغرافية ومقارنتها بالصورة الجوية 2018 بوضوح 10*10 سم كما بالشكل (4-5).

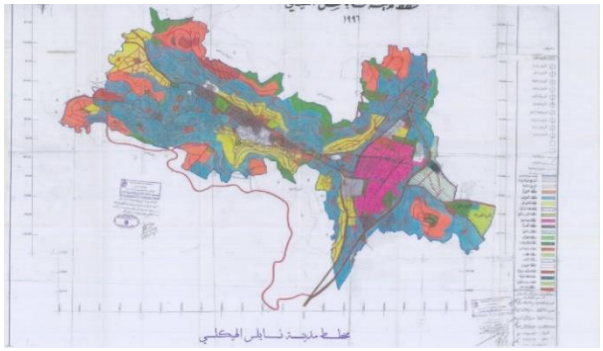

الشكل (2): المخطط الهيكلي 1996 الورقي

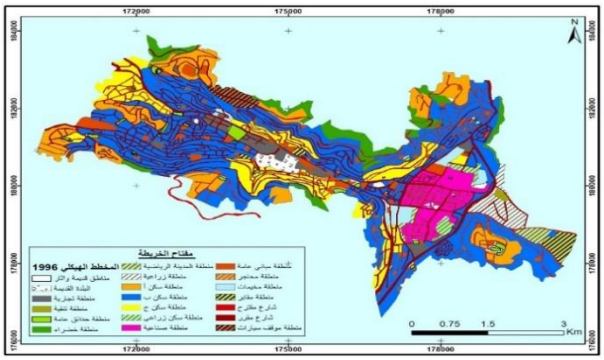

الشكل (3): المخطط الهيكلي 1996 بعد التحويل

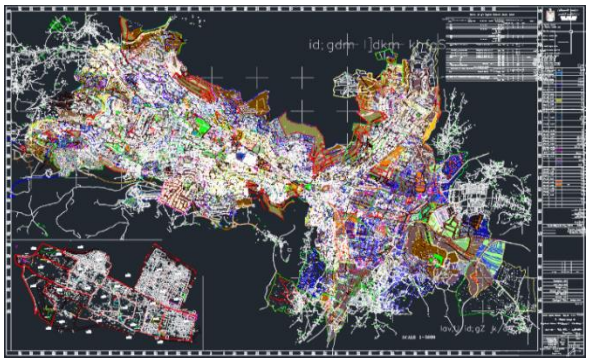

الشكل (4): المخطط الهيكلي 2013 أتوكاد

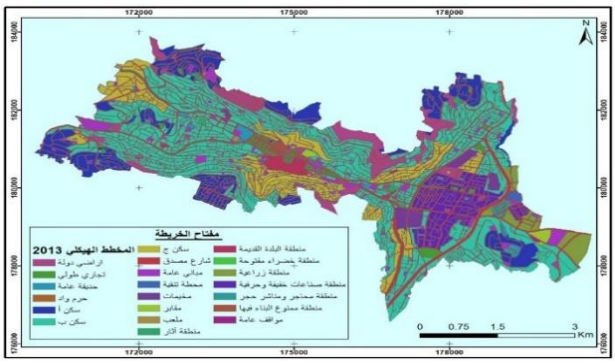

الشكل (5): المخطط الهيكلي 2013 بعد التحويل

المصدر: المخطط الهيكلي المصادق 1996 و2013، بلدية نابلس، وزارة الحكم المحلي، 2020.

7. الاطار النظري والدراسات السابقة

هناك العديد من نظريات تخطيط المدن، على سبيل المثال لا الحصر، منها نظرية المدينة الخطية، التي اقترحها المهندس المعماري سوريا ماتا عام 1822م، وهي محاولة لمزج المدينة بالريف، حيث تعدّ المدينة مصدر للعديد من المشاكل، وقلة وجود المناطق الخضراء، ويخترق المدينة شريان مواصلات رئيسي بعرض 50 متر وتتوزع الخدمات الرئيسية على طول الطريق، وتقع المزارع والمصانع على أطراف المدينة بعيدًا عن المناطق السكنية (الفرا، الهسي، 2013: 130).

نظرية المدينة الحدائقية: نتجت هذه النظرية من تفكير هوارد في مدينة خالية من المشاكل، تقدم الراحة والخدمات لسكانها، واقترح بأن تخطط كل مدينة على أساس مجتمع متكامل اجتماعي اقتصادي ثقافي وهي دائرية الشكل يتخللها احزمة خضراء، تتكون من مركز مدينة تتجمع حوله المباني (الفرا، الهسي، 2013: 130).

نظرية المجاورة السكنية: هي للمخطط الامريكي كليرنس بيري 1910، وتؤكد على اهمية الدور الاجتماعي للمدينة، تهدف الى تجميع السكان حول مجموعة من الخدمات وفي مركزها المدرسة الابتدائية ضمن مسافة سير تقدر ب 500 م، وتوفر المجاورة اماكن تجارية وثقافية وترفيهية وغيرها من الخدمات (الفرا، الهسي، 2013: 133).

تنطبق نظرية المدينة الشريطية على مدينة نابلس (الشكل1-5)، حيث تم مزج مدينة نابلس بالريف، وتم ضم اراضي 15 قرية الى حدود مدينة نابلس، ويربط طرفي المدينة شارع رئيسي طول يمتد من شرقها الى غربها، وتتوزع حوله الخدمات وهناك مدينة صناعية في الجهة الشرقية، واخرى في الجهة الغربية. لكن ضم هذه الاراضي الى حدود بلدية نابلس لم يعالج الحاجة الماسة إلى توفير العديد من الخدمات، ومنها المناطق الخضراء والمدارس، ولم تسعى الإدارة الحضرية إلى تنفيذ ما جرى اقتراحه في المخططات الهيكلية المختلفة، ولم تحل مشاكل المدينة القائمة، ويمكن أن يكون أحد الأسباب هو زيادة عدد سكان المدينة وعدم مواكبة الإدارة الحضرية (البلدية) لمتطلبات السكان. وتختلف مدينة نابلس عن المدينة الحدائقية من حيث شكل المدينة الشريطي والحدائقية دائرية الشكل، وتختلف نابلس ايضا عن المدينة المجاورة حيث ان الادارة الحضرية لم توفر الخدمات الرئيسية لأحياء كثيرة في المدينة فهناك نقص في المدارس والمناطق الخضراء والطرق في عدة مناطق في المدينة.

تمت مراجعة بعض الأدبيات المرتبطة في الإدارة الحضرية العربية منها والأجنبية ولم تتوفر دراسات تربط بين الإدارة الحضرية ومراقبة تطبيق المخططات الهيكلية التي يتم إعدادها لتنظيم النمو العمراني وبما يحقق الحاجات السكانية الاجتماعية منها والاقتصادية، وبما يخلق ويحافظ على التوازن في البيئة الحضرية ولا يضر بها. ولعل الدراسة الاقرب التي وجدها الفريق كانت دراسة احمد سيد علي وآخرون التي عالجت دور الإدارة الحضرية في تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة وركزت على ضرورة ضبط الإدارة الحضرية لعملية التخطيط الحضري للمجتمعات الجديدة، وجاء من اهم توصيات هذه الدراسة وجوب عمل تقييم دوري للتنفيذ الموجود على أرض الواقع والمخططات الاصلية للمدينة الجديدة (علي وآخرون، 2018)، فيما جاءت دراسة حسن وعلي حول سبل تحديث ادارة الحضر العربي لمجابهة التحديات الراهنة مركزة على التحديات التي تواجه تنمية المدن كتحول النشاطات اليومية وربطها بالتقنيات الحديثة، والتفاعل والعلاقات داخل المدينة، والتنظيم المكاني وشبكات النقل والخدمات، والنفوذ وتحديات ادارة المدن، وقدمت الدراسة مقترح لهيكل معلوماتي يستهدف رصد جودة الحياة الحضرية وتأسيس اطار للتخطيط الانمائي المستدام ونموذج لتبادل الخبرات، وهذه دراسة شمولية لكل التغيرات التي تصاحب المدينة العربية (حسن وعلي، 2015).

وأتت دراسة محروس وآخرون على دور ادارة الأراضي الحضرية في حل المشكلات العمرانية في مدينة اسيوط، وعرضت الدراسة مشكلات الأرض في المدينة كالنمو العشوائي والخلل في توزيع استخدامات الأراضي، والاختناقات المرورية وندرة المساحات الخضراء وغيرها من الاشكاليات وهي بذلك من الدراسات التي تربط بين الإدارة الحضرية والتنمية الحضرية واستعراض المشكلات والتحديات القائمة في المدينة انما تؤشر لضعف الإدارة الحضرية، وهكذا تحقيق التنمية الحضرية المنشودة (محروس وآخرون، 2009)، فيما استعرضت دراسة ساكوري واخرون أثر النشاطات الصناعية المتنامية التي اضرت في التوازن البيئي في المناطق الحضرية ما خلق مشاكل بيئية خطيرة وأوصت الدراسة باتخاذ اجراءات لأحداث التوزان في العلاقة بين الريف والحضر وخاصة في ما يتعلق بتدفق البضائع والمواد الصناعية المختلفة من بينهما، وبذلك تؤكد الدراسة دور الإدارة الحضرية في الحفاظ على التوازن البيئي في مدينة طوكيوو (Sakurai, et al., 2013) ويتفق مع ذلك فريق البحث الذي يرى عمق العلاقة بين الإدارة الحضرية وتأثيرها في التنمية الحضرية وما تتركه الإدارة الجيدة والمتوازنة في استدامة تقديم الخدمات والحفاظ على البيئة الحضرية كبيئة آمنة وملائمة للعيش. أما دراسة Jenkins فقد ربطت بين قوة وتحسين الإدارة الحضرية والحد من الفقر من جهة وسهولة الوصول الى الأراضي من اجل البناء والحصول على مأوى مناسب من جهة اخرى، ويرى الباحث ان تحسين الإدارة الحضرية يجب ان يركز على القضايا الاجتماعية والاقتصادية كمنح الاغلبية فرصة للوصول بسهولة الى الأراضي عبر تحسينها ومدها بالخدمات الضرورية، وتقدر الدراسة الصعوبات التي تواجه تنفيذ هذه السياسة وخاصة في البلدان ذات الإدارات الضعيفة وغير القادرة على تطبيق السياسات الصحيحة للوصول لمدن قابلة للعيش، وقد طبقت هذه الدراسة على مدينة مابوتو عاصمة موزامبيق (Jenkins, 2000)، اما دراسة Engin فقد ربطت بين التطورات التكنولوجية كإنترنت الاشياء، الذكاء الصناعي والبيانات الضخمة ودورها في احداث ثورة حقيقة في الإدارة الحضرية وهي تغيرات وتطورات لم تشهدها مدن العالم من قبل وهي تفرض نفسها على الإدارة الحضرية وكيف ان هذه التغيرات شكلت فرصا متسارعة للتأثير في تشكيل المدن حول العالم، ومع الثورة الرقمية فإن المناطق الحضرية في جميع أنحاء العالم لديها - لأول مرة في التاريخ - الفرصة لرصد وإدارة بنيتها التحتية الحضرية في الوقت الحقيقي (Engin, et al., 2020) واكدت دراسة Ranchod على دور التكنولوجيا الحديثة وانتشار الرقمية في دعم الحوكمة الحضرية الذكية وتؤكد ان الحوكمة الذكية انما هي عامل جوهري في عمليات التحول التكنولوجية الحضرية التي تهدف الى تحسين الإدارة الحضرية من خلال تعزيز اتخاذ القرارات السليمة اعتمادا على البيانات الدقيقة (Ranchod, 2020).

وهذا بالتأكيد صلب الإدارة الحضرية في إعادة تشكيل الحيز الحضري الذي يواجه حركة هجرة متواصلة ما يستدعي إدارة سليمة ومتوازنة للأرض. أما دراسة Biswas حول إطار الحكم الرشيد للإدارة الحضرية، فقد أظهرت كيف ان ضعف الحكم (الإدارة المحلية) سيؤدي الى ضعف تقديم الخدمات، وهدفت الدراسة الى تقييم الإدارة الحضرية من وجهة نظر الحوكمة الإدارية العامة التي تشكل مؤشراتها تحديًا كبيرًا أمام الإدارة الحضرية ولتذليل أية عقبات اقترح فريق البحث إطار عمل قادر على تقييم الخدمات المقدمة من خلال مجموعة من المعايير الرئيسية وعددها 13 وفرعية وعددها 74 معيارًا (Biswas, et al., 2019)

هذه الدراسات وغيرها تؤكد الدور والأثر الذي تتركه الإدارة الحضرية الجيدة في المجتمعات العمرانية الحضرية من جهة وفي البيئة الحضرية من جهة اخرى، ولم يكن هناك دراسة تربط على نحو مباشر بين دور الإدارة الحضرية في تطبيق المخططات الهيكلية المعتمدة من الجهات ذات الاختصاص وما يتم او تم تنفيذه على أرض الواقع، فيما تحاول هذه الدراسة استكشاف دور الإدارة الحضرية من خلال استخدام التقنيات الحديثة كنظم المعلومات الجغرافية للبحث في نجاح تنفيذ المخطط الهيكلي لمدينة نابلس كما كان مخطط له ام لا.

8. مقارنة المخططات الهيكلية المصادقة بالصور الجوية

تم الاعتماد في استكشاف واقع الإدارة الحضرية من الجانب المرتبط بتطبيق المخططات الهيكلية من خلال تحليل المخططات المصادقة من وزارة الحكم المحلي الفلسطيني. ومنذ نشوء السلطة الفلسطينية عام 1993 صادقت الوزارة على المخطط الأول لمدينة نابلس عام 1996 والثاني عام 2013، وحلّل الفريق تلك المخططات لفحص مدى تطبيقها على أرض الواقع مقارنة بما جاء في المخطط الهيكلي مع الصور الجوية لعامي 2011 و2018. وحسب المنهج المتبع في مقارنة التغييرات التي حدثت في المنطقة تم اخذ الشروط المتبعة في عملية التحليل والتفسير بأن تكون الصورة الجوية لنفس المنطقة على عدة فترات مختلفة وان تكون دقة الصور الجوية متماثلة وان تحمل نفس الاحداثيات وعلى نفس ارتفاع الطائرة في التصوير، وشمول عملة التفسير الخطوات الرئيسية وهي التصنيف والتحديد والترقيم والقياس (داوود، 2013)، وتم التوافق على تحليل أربع استخدامات وهي: الطرق، وفرع واحد من الخدمات العامة (المدارس)، والحدائق العامة واخيرا المناطق الخضراء، ويمكن استعراضها على النحو الآتي:

المخطط الهيكلي لعام 1996 والصورة الجوية لعام 2011:

اولا: الطرق: بلغت مساحة المخطط الهيكلي (29,100م2) يغطي هذا المخطط الفترة الزمنية الممتدة ما بين 1996-2012، ما يعني ان تنفيذ شبكة الطرق المقترحة سينتهي مع نهاية العام 2012. وقد بلغ طول الشبكة المقترحة حسب مخطط 1996 حوالي (150,160م)، وبعد تحليل المخطط الهيكلي ومقارنة شبكة الطرق المقترحة مع تلك المنفذة على الأرض حتى عام 2012 مع الصورة الجوية لعام 2011، تبين ان البلديات المتعاقبة لم تتمكن من تنفيذ أكثر من 45.8% من الشبكة المقترحة، فيما بقي ما نسبته 52.8% دون تنفيذ. انظر الشكل (6). وفي إطار الإدارة الحضرية ودورها في تنفيذ المخططات الهيكلية يعد ذلك خللًا تخطيطيًا يحتاج من أصحاب العلاقة الوقوف عنده وبحث أسبابه خاصة في مدينة كنابلس تتمتع بوزن اجتماعي واقتصادي وسياسي مهم على مستوى شمال الضفة الغربية على نحو خاص والضفة الغربية على نحو عام. ولشبكة أهمية مركبة فهي تعد الشريان الذي يمد المدينة في الحياة والمحرك الاساس لكافة النشاطات الاقتصادية المختلفة، ويوجه النمو العمراني ويحدد اتجاهاته، وهي بذلك تعكس مستوى التقدم والتطور في مختلف قطاعات المدينة داخليا من جهة، وفي علاقتها الاقليمية خارجيا من جهة اخرى. ودورها الحيوي يأتي من كونها مكملة لبقية الاستخدامات وبدونها تظل ضعيفة وغير فاعلة على الأرض. ويرى فريق البحث ان تنفيذ أقل من نصف الشبكة المقترحة يعني نسبة نجاح المخطط ضئيلة والآثار الايجابية التي كان من المفترض ان يتركها على المدينة ايضا ضئيلة. ما يعني ضرورة توقف اصحاب القرار ابتداء من وزراه الحكم المحلي والبلدية وحتى المؤسسات الشريكة على كافة خطوات اعداد المخطط الهيكلي حتى لا يتم إنفاق المال والجهد على مخططات لا يتم تنفيذها او انها تعد دون معايير وتضع اهدافا أكبر بكثير من قدرة المدينة على تنفيذها خلال المدة الزمنية للمخطط. وهنا تظهر اهمية عمل تقييم دوري للتنفيذ الموجود على أرض الواقع والمخططات الاصلية للمدينة الجديدة وعمل هيكل معلومات لرصد ما تم تقديمه من شبكات النقل والخدمات (علي وآخرون، 2018: حسن وعلي 2015)،

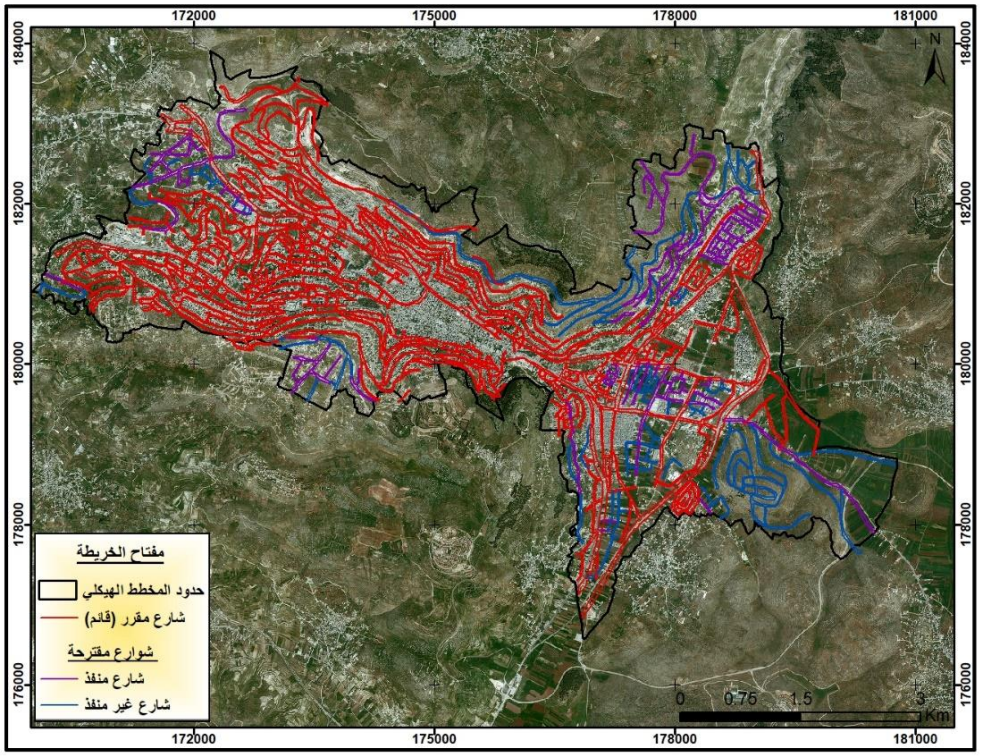

الشكل (6): شبكة الطرق حسب المخطط الهيكلي، 1996، والمنفذة حتى عام 2012

المصدر: المخطط الهيكلي 1996، بتصرف

ثانيا: الخدمات العامة (المدارس) : أظهر تحليل المخطط الهيكلي للعام 1996 أن وزارة التربية والتعليم الفلسطينية أنشأت ما بين 1996 – 2013 ما مجموعه 59 مدرسة موزعة ما بين مدارس ابتدائية واعدادية وثانوية. وفحص فريق البحث مدى مطابقة مواقع المدارس الجديدة مع توزيع المساحات المخصصة للخدمات العامة حسب المخطط الهيكلي. حيث أظهر التحليل أن 50 مدرسة تم بناؤها خارج المواقع المخصصة للخدمات العامة فيما تم بناء المدارس المتبقية وعددها 9 مدارس في حدود المساحات المخصصة للخدمات العامة وهذا يكشف مواطن خلل اخرى في قدرة الإدارة الحضرية على تطبيق المخطط الهيكلي وفق الاسس التي يتم الاستناد عليها في اعداد تلك المخططات. انظر الشكل (8). مما يؤكد على خلل في توزيع استخدامات الاراضي وضعف الإدارة الحضرية على استعراض المشكلات والتحديات في المدينة، وعدم تطبيق السياسات الصحيحة للوصول الى مدن قابلة للعيش (محروس واخرون، 2009: Jenkins, 2000)

ثالثًا: الحدائق العامة والمناطق الخضراء: تعد المناطق الخضراء والحدائق العامة متنفسا طبيعيا للسكان في التجمعات العمراني على اختلاف انواعها، وهي مؤشر للازدهار الحضري، ورفاهية السكان، وعامل مهم من عوامل التوازن البيئي والمناخي. كما ان للمساحات الخضراء آثار صحية وبصرية ونفسية تتركها على سكانها. ويعيش فريق البحث في مناطق مختلفة، فالباحث الرئيسي يسكن في شمال الضفة الغربية. والثاني في وسط الضفة الغربية واما الثالث فيعيش في جنوب الضفة الغربية وجميعهم عاشوا في مدينة نابلس لفترة ما ولأسباب تتعلق بالدراسة في مؤسساتها التعليمية. ويلاحظون مدى تراجع وتآكل المساحات الخضراء في المدن والمناطق التي يعيشون فيها على نحو عام وفي مدينة نابلس كمنطقة دراسة على على نحو خاص .

شكلت الحدائق العامة والمساحات الخضراء (القائمة والمخططة) ما نسبته 0.9% من مساحة المخطط الهيكلي وتبلغ مساحتها حوالي 254,997م2، انظر الشكل (10). فيما شكلت المساحة الفعلية حتى عام 2013 ما نسبته 0.1% من المساحة الكلية للمخطط الهيكل.. حيث أظهر التحليل على مستوى الحدائق العامة والمساحات الخضراء ان 58.1% من المساحة المخصصة او القائمة لهذا الاستخدام قد تغيرت الى استخدامات اخرى، ما يعدّه فريق البحث عودة الى الوراء في ظل التوجهات العالمية نحو الاستدامة الحضرية وتخضير المدن لمواجهة تحدي التغيرات المناخية. وهذا يعكس الفشل البين في الإدارة الحضرية وينبئ بمخاطر محدقة في التوزان البيئي في المدينة من جهة، وتحول المدينة الى ما يشبه الكتل الاسمنتية الجافة خاصة في ظل تزايد مستويات التحضر في فلسطين على نحو عام وما يرافقه من ارتفاع مستويات الطلب على الاسكان ومحاولات تلبية هذا الطلب على حساب الأراضي الخضراء والمتنفسات الطبيعية التي من المفترض ان تتزايد مساحاتها مع تزايد الكتل العمرانية لا ان تتناقص. لذلك يرى

فريق البحث ان الخطر الذي يتهدد البقعة الخضراء في مدينة نابلس لا بد من التنبه له والوقوف على اسبابه ومعالجتها والا فإن المدينة ستفقد في السنوات القليلة المقبلة أحد مكونات جمالها وطبيعتها وتتحول الى شكل عمراني جاف، يفتقد للتوازن البيئي. ويغلب عليها التلوث البصري علاوة على التلوث البيئي والجمالي والآثار السلبية الصحية والنفسية. ما سبق يؤكد على ندرة المساحات الخضراء (محروس واخرون، 2009)، وعدم المحافظة على التوازن البيئي في المدينة (Sakurai, et al., 2013). وحسب التحليل السابق يتضح الضعف في تقديم الخدمات من قبل الإدارة الحضرية، ويمكن أن البلدية لم تتخذ القرارات السليمة المعتمدة على بيانات دقيقة، الذي قد يؤدي إلى عدم الحفاظ على التوازن البيئي في المدينة، ما يؤثر في التنظيم المكاني وشبكات الخدمات داخلها.(Sakurai, et al., 2013) (Ranchod, 2020) (Biswas, et al., 2019) (حسن وعلي، 2015(

المخطط الهيكلي 2013 والصورة الجوية لعام 2018

اولا: الطرق: لم تتغير مساحة المخطط الهيكلي المقترح لعام 2013 ولكن اجريت تغييرات على طبيعة وتوزيع الاستخدامات. وعلى صعيد الطرق، بلغ طول الشبكة المقترحة حوالي (194,104م) كانت غالبيتها مقترحة في المخطط السابق. وقد أظهر تحليل هذا المخطط وحتى نهاية عام 2018 أن بلدية نابلس استطاعت تنفيذ ما نسبته 30.3% من الشبكة وذلك في حدود ست سنوات من عمر المخطط، انظر الشكل (7). فلو قسمنا الشبكة المقترحة على سنوات المخطط (15) سنة فإن معدل السنة الواحدة من الشبكة يساوي (12,940م)، وبالاستناد الى هذا الافتراض فإنه وحتى عام 2018 يفترض ان يصل طول الشبكة المنفذة ما يقارب من (77640) أقل أو أكثر و على نحو معقول، الا أن طول الشبكة التي تم تنفيذها حوالي (58,813م). ويعتقد فريق البحث انه من المبكر الحكم الكامل على ما تم تنفيذه الى الآن ولكن بالاستناد الى المخطط السابق فإنه يرى ان امكانية تنفيذ المخطط المقترح للعام 2013 سيكون صعب، والاعتقاد الأقرب هو أن المخطط الهيكلي بات أقرب الى المأمول منه الى الاحتياج الحقيقي، وما يكشف صواب هذا الاعتقاد من عدمه السنوات العشر المقبلة. ويمكن القول أن دور الإدارة الحضرية لم يكن ذو فاعلية في عملية التخطيط الحضري والعمراني للمدينة (علي واخرون، 2018)

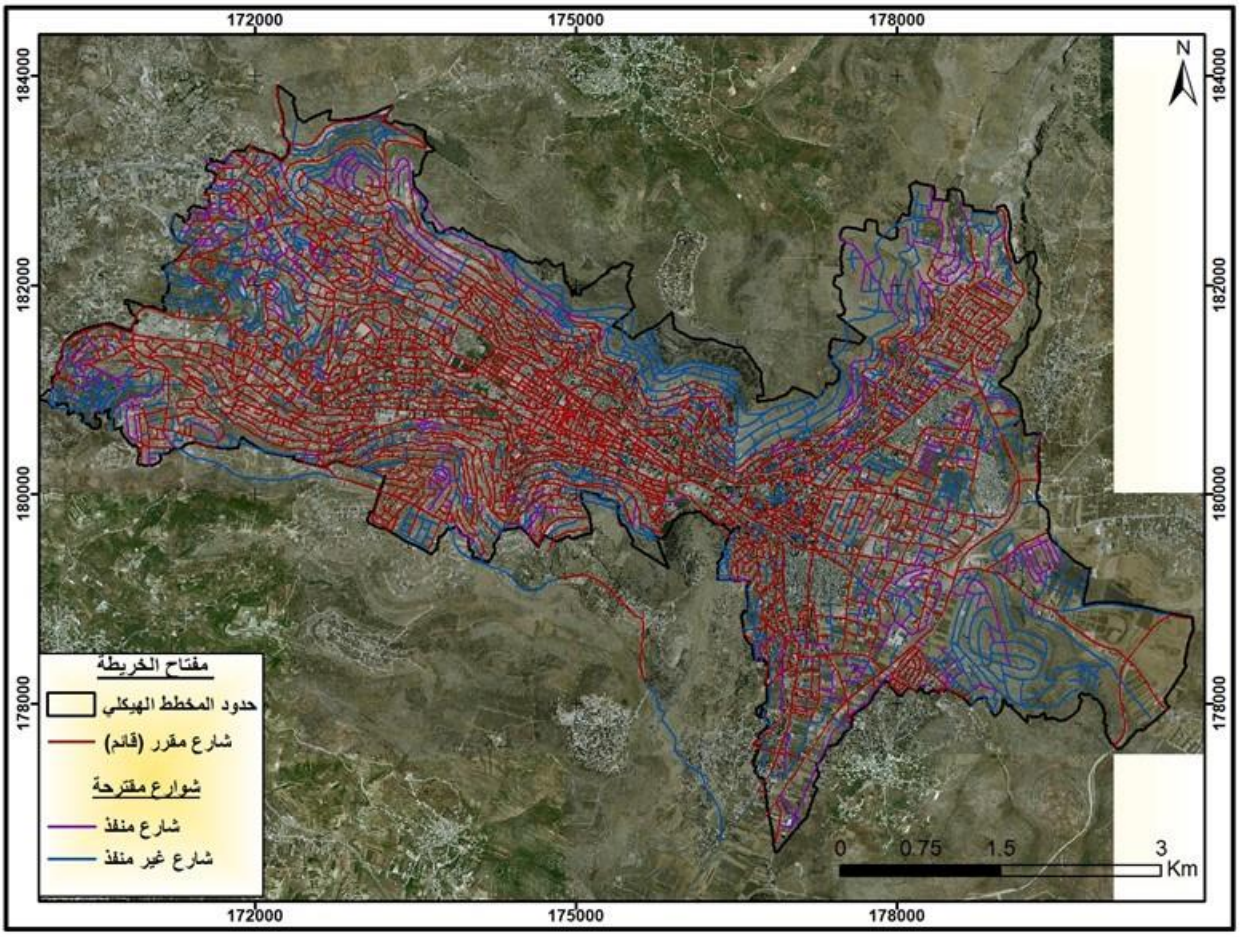

الشكل (7): شبكة الطرق حسب المخطط الهيكلي، 2013، والمنفذة حتى عام 2020،

المصدر: المخطط الهيكلي 2013، بتصرف

ثانيا: الخدمات العامة (المدارس): زادت بلدية نابلس وفق المخطط الجديد من رقعة المساحة المخصصة للمباني العامة، ولكنها لم تنجح في توجيه انشاء المدارس الجديدة في حدود المساحات المخصصة للخدمات العامة، حيث بين التحليل كما يظهر في الشكل (9) ان عدد المدارس التي تم انشاؤها منذ عام 2013 الى وحتى حزيران 2018 هو 8 مدارس مدرستان فقط تم انشاؤهما في حدود المساحة المخصصة للمباني العامة حسب المخطط فيما تم بناء 6 مدارس خارج حدود تلك المساحة. وبهذا يكون مجموع المدارس التي انشأتها السلطة الفلسطينية في مدينة نابلس منذ عام 1996 تاريخ مصادقة المخطط الأول وحتى 2018 هو 67 مدرسة، تشكل المدارس التي تم بناؤها في المناطق المخصصة للخدمات العامة 16.4% من المدراس اي 11 مدرسة فقط وما نسبته 83.6% هي مدارس تم بناؤها خارج الحيز المخصصة لها وفق المخطط الهيكلي. ويرى فريق البحث ان لذلك عدة تفسيرات وجميعها تعبر عن عدم قدرة الإدارة الحضرية على ضبط النمو العمراني في المدينة. اما التفسير الأول: أن المهم لدى القائمين على الإدارة الحضرية (إدارة البلدية) إعداد مخطط هيكلي بحدود معروفة وما يتشكل بداخله يترك لطبيعة الظروف والواقع على الأرض، اما التفسير الثاني أن الجهات التي تعد المخطط الهيكلي تقدم مقترحات لا تلائم الاستخدامات العمرانية ومنها المدارس، ما يدلل الحالتين ان المخطط الهيكلي ليس له اهمية ولا وزن كما هو معروف، وان مخالفته تبدو عادية، وهذا يحتاج الى اعادة تعريف وضبط اعداد المخططات الهيكلية في فلسطين والا يصبح اعدادها مكلفا دون ان يحقق اهدافه. ويعزي فريق البحث ذلك الى ضعف الإدارة الحضرية وربما تركيزها على شكليات او اشكاليات غير جوهرية، وإلا ماذا يعني تخصيص حيز جغرافي للمباني العامة ولا يتم انشاء المدارس فيها؟ وهذا يكشف عدم قدرة البلدية على اعادة تشكيل حيزها الجغرافي وفق المخطط الهيكلي المصادق. يظهر أن الإدارة الحضرية لم تتمكن من مجابهة التحديات التي تواجه المدينة وتعمل على تنمية المدينة بالطرق والتقنيات الحديثة (حسن وعلي، 2015)، وأن هناك خلل في توزيع استخدامات الأراضي وعدم القدرة على تحقيق التنمية الحضرية (محروس واخرون، 2009)

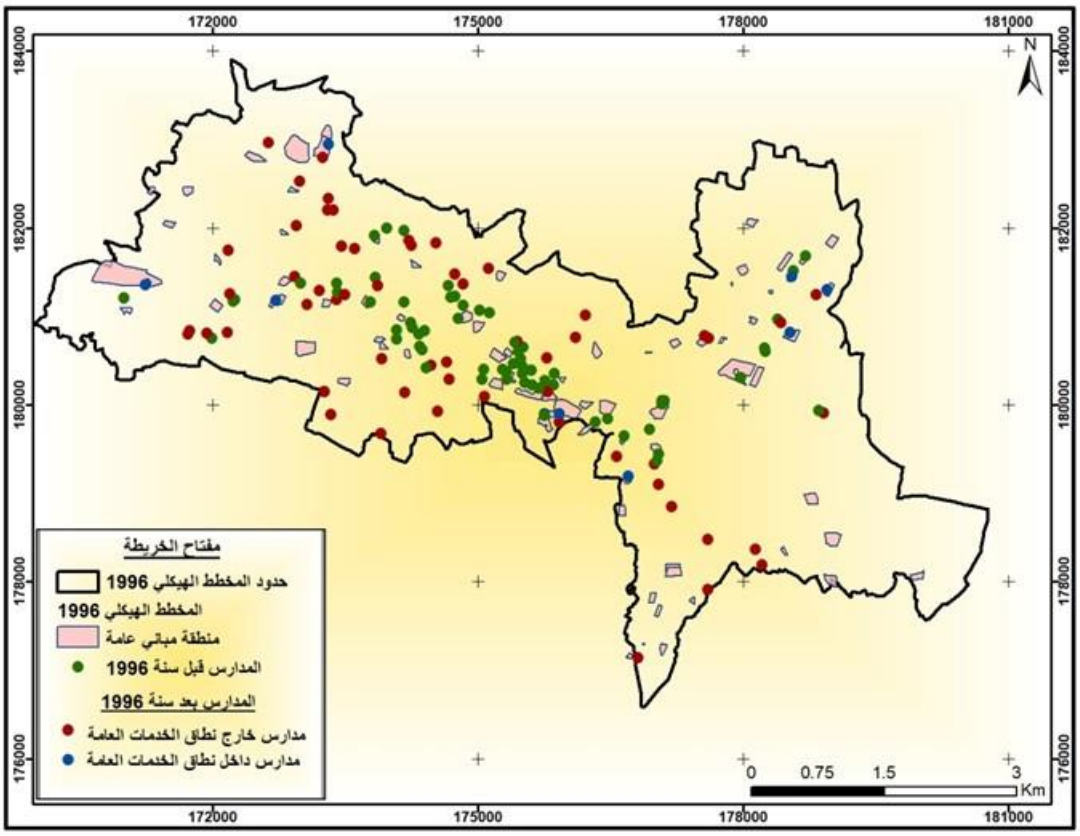

الشكل (8): توزيع المدارس في مدينة نابلس للعام 2013 حسب موقعها مقارنة بالحيز المخصص للمباني العامة في مخطط 1996.

الجدول (1): موقع المدارس مقارنة بالحيز المخصص للمباني العامة في مخطط 1996

المدارس	العدد	داخل نطاق الحيز المخصص للمباني العامة	خارج نطاق الحيز المخصص للمباني العامة
المدارس قبل 1996	65	8	57
مدارس من 1996-2013	59	9	50
جميع المدارس	132	17	115

المصدر: من خلال تحليل الخريطة (8)

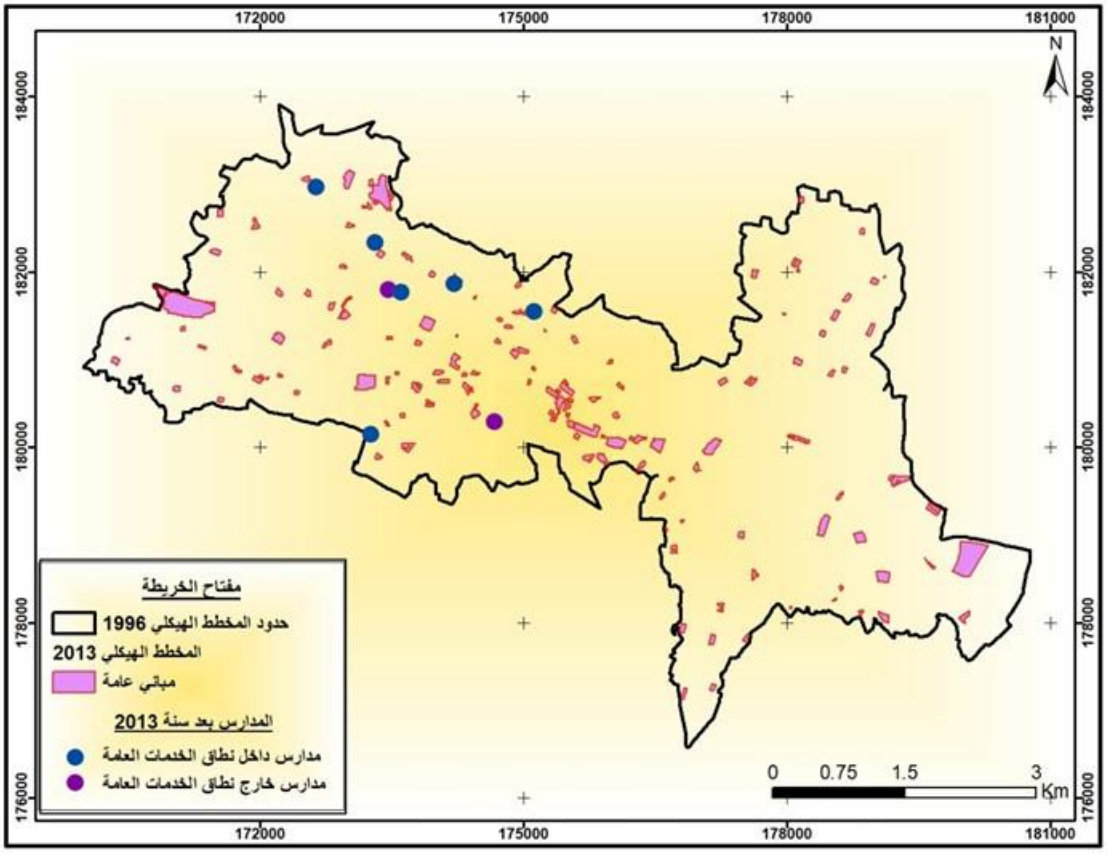

الشكل (9): توزيع المدارس في مدينة نابلس حسب موقعها مقارنة بالحيز المخصص للمباني العامة في مخطط 2013

الجدول (2): موقع المدارس مقارنة بالحيز المخصص للمباني العامة في مخطط 2013

المدارس	العدد	داخل نطاق الحيز المخصص للمباني العامة	خارج نطاق الحيز المخصص للمباني العامة
مدارس بعد 2013 - 2018	8	2	6

المصدر: من خلال تحليل الخريطة (9).

ثالثا: الحدائق العامة والمناطق الخضراء: باستخراج مساحات المناطق الخضراء والحدائق العامة المتوفر في المدينة حتي نهاية عام 2018 اعتمادا على مخطط 2013 والصورة الجوية للمدينة، للكشف عن مدى التراجع في تلك المساحة بالاستناد على تحليل الصورة الجوية للمدينة لعام 2018. ومقارنتها بالمساحات المخطط لها في مخطط هيكلي 2013. حيث اظهرت النتائج التدهور الكبير والمقلق لنا كمخططين في تلك المساحات وتراجعها على نحو ملحوظ. حيث بلغت مساحة المناطق الخضراء والحدائق العامة في مخطط 2013 حوالي 195,028م2 تناقصت ما مقداره 64,047م2 لتصبح عام 2018 ما مساحته 130,981م2 حسب الصورة الجوية لعام 2018 ما يعني ان المدينة فقدت خلال خمس سنوات ما نسبته 32.8% من مساحة متنفساتها الطبيعية. وإذا كانت المدينة ستفقد مثل هذه النسبة كل خمس سنوات والمؤشرات تحتم علينا توقع ذلك فإن المدينة ستفقد معظم غطائها الاخضر بحلول عام 2030. انظر الأشكال (10، 11). وهذا ما اشار له محروس واخرون (2009) من وجود خلل في دور الادارة

الحضرية ادى الى ندرة المساحات الخضراء ومشاكل المرور وغيرها من المشاكل التي لم يتم التعاطي معها على نحو تنموي مستديم (محروس واخرون، 2009)، الذي قد يؤدي الى خلق مشاكل بيئية واحداث خلل ما بين الريف والحضر (Sakurai, et al., 2013).

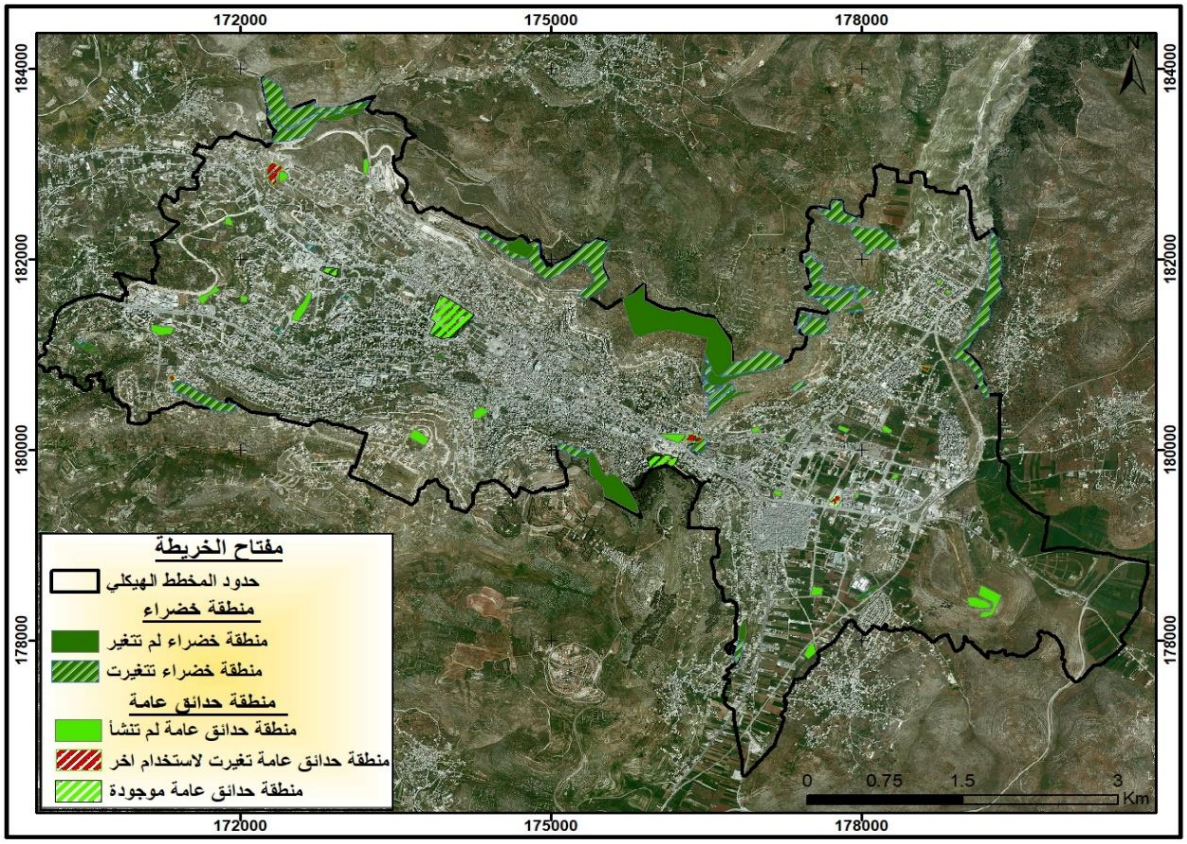

الشكل (10): مستويات التغير في المساحات الخضراء والحدائق، حسب المخطط الهيكلي لعام 1996، وحتى عام 2013.

الجدول (3): التغير في المساحات الخضراء والحدائق حسب المخطط لعام 1996، وحتى عام 2013.

منطقة خضراء	المساحة (م 2)	النسبة %
منطقة خضراء لم تتغير	37134	46.7
منطقة خضراء تغير استخدامها	42338	53.3
المجموع	79472	**100**
منطقة حدائق عامة	**المساحة (م 2)**	**النسبة %**
منطقة حدائق عامة لم يتم انشائها	9130	5.2
منطقة حدائق عامة تغيرت لاستخدام اخر	8501	4.8
منطقة حدائق عامة موجودة	157894	90
المجموع	175525	**100**

المصدر: من خلال تحليل الخريطة (10).

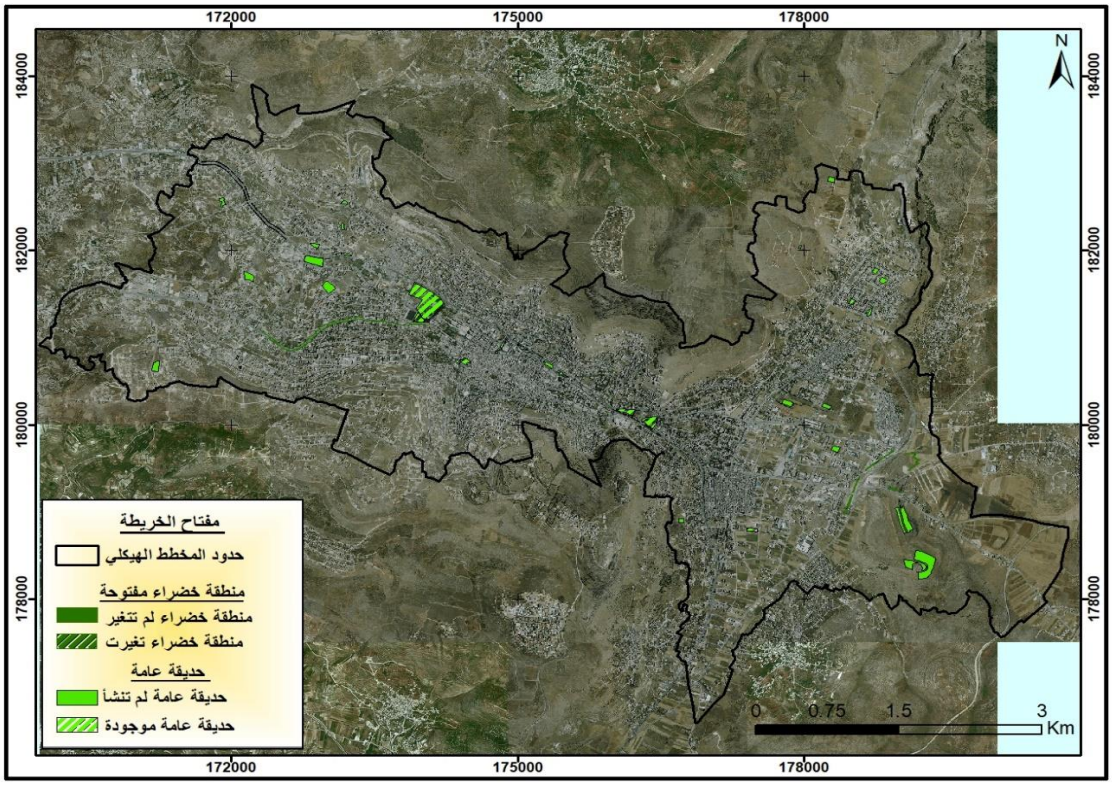

الشكل (11): مستويات التغير في المساحات الخضراء والحدائق العامة في مدينة نابلس، حسب المخطط الهيكلي لعام 2013، واعتمادا على الصورة الجوية، 2018.

الجدول (4): التغير في المساحات الخضراء والحدائق حسب المخطط الهيكلي لعام 1996، وحتى عام 2013.

منطقة خضراء مفتوحة	المساحة (م 2)	النسبة %
منطقة خضراء موجودة	670	2.8
منطقة خضراء غير موجودة	24359	97.2
المجموع	25065	**100**
حديقة عامة	**المساحة (م 2)**	**النسبة %**
حديقة عامة موجودة	130275	42.5
حديقة عامة غير موجودة	176468	57.5
المجموع	306743	**100**

المصدر: من خلال تحليل الخريطة (11).

9. النتائج

خلصت الدراسة الى أن الادارات المتعاقبة على مدينة نابلس منذ عام 1996 لم تنجح في تنفيذ المخططات الهيكلية المصادقة للمدينة بما يخدم أهدافها العمراني وأهداف سكانها. ولعل أبرز ما توصلت اليه تحليل المخططات الهيكلية للمدينة ومقارنتها مع الصور الجوية يدلل على ذلك ما يلي:

1. بلغ طول الشبكة المقترحة حسب مخطط 1996 حوالي (150,160م) وحتى عام 2012 تم تنفيذ 45.8% من تلك الشبكة فقط.
2. بلغ طول الشبكة المقترحة حسب مخطط 2013 حوالي (194,104م)، نفذ منها حتى عام 2018 30.3%.
3. انشأت السلطة الوطنية الفلسطينية ما بين 1996-2018 ما مجموعه 67 مدرسة، 11.4% منها تم بناؤها ضمن المساحات المخصصة للخدمات العامة حسب المخططات الهيكلية 1996 و2013.
4. تغيرت استخدامات 58.1% من المساحة المخصصة للحدائق العامة والمساحات الخضراء حسب مخطط عام 1996 الى استخدامات اخرى.
5. فقدت المدينة ما بين اعوام 2013 – 2018 ما نسبته 32.8% من رقعة المساحة الخضراء والحدائق العامة لصالح استخدامات اخرى.

10. التوصيات

1.دراسة معايير اعداد المخططات الهيكلية لتكون أقرب الى الواقع منه الى الآمال والطموحات

2.ضرورة التزام البلديات بتنفيذ الاستخدامات وفق ما يقرره المخطط الهيكلي.

3.اطلاع بلدية نابلس ووزراه الحكم المحلي على نتائج هذه الدراسة لوقف التدهور الحاصل خاصة في مجال المساحات الخضراء والحفاظ عليها لأنها تشكل مخزون استراتيجي ترفيهي للمدينة.

4.اجراء دراسة لمدن اخرى للكشف عن طبيعة تطبيق المخططات الهيكلية فيها ومحاولة مقارنتها مع الواقع الموجود في مدينة نابلس.

المصادروالمراجع

الاقرع، م. (2019). بلدية نابلس في العهد العثماني 1868-1918م. *المؤتمر العلمي اختفالية 150 عام على تأسيس بلدية نابلس*، نابلس.

جامعة القدس المفتوحة. (1995). *جغرافية فلسطين*. (ط1). عمان: منشورات جامعة القدس المفتوحة

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2000). *دليل التجمعات السكانية – محافظة نابلس*. المجلد السادس.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2019). *التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017: المؤشرات الأساية حسب نوع التجمع*. رام الله-فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء. (2001). *التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت199 ، سلسلة تقارير المدن-مدينة نابلس – سلسلة تقارير المدن*. مدينة نابلس.

الهسي، ش.، والفرا، م. (2013). تخطيط المدن ما بين المضمون الاسلامي والمضمون الحديث: دراسة مقارنة. *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الطبيعية*، 21 (1)، 123-159.

حسن، ع.، وعلي، ع. (2015). سبل تحديث إدارة الحضر العربي لمجابهة تحديات الوقت الراهن. *المنتدى الوزاري العربي الاول للإسكان والتنمية الحضرية – الأمن العربي من تحديات الحاضر الى آفاق المستقبل*، القاهرة.

داوود، ج. (2013). *مقدمة في الصور الجوية والمرئيات الفضائية*. (ط1). مكة المكرمة.

فاروق، ع. (1994). *تخطيط المدن والقرى*. (ط1). الإسكندرية: منشأة المعارف.

خلف، ا.، وثاذر، ا. (2018). *استراتيجيات الإدارة الحضرية*.(ط1). عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

آمال، ا. (2002). *بلدية نابلس القديمة في صور*. عمان.

طلبة، م.، والمرسي، م. (2015). تحديات الإدارة في التخطيط المكاني "التخطيط الحضري والإقليمي". *المنتدى الوزاري العربي الأول للإسكان والتنمية الحضرية- العمران العربي من تحديات الحاضر الى آفاق المستقبل، القاهرة*.

علي، أ.، وآخرون. (2018). الإدارة الحضرية ودورها في تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة. *المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية*، (6)، 1-32.

محروس، ع.، مرغني، ع. (2009). دور إدارة الأراضي الحضرية في حل المشكلات العمرانية: دراسة حالة مدينة أسيوط. *مجلة العلوم الهندسية*، 37(3)، 789-812.

وزارة الحكم المحلي الفلسطيني. (2010). دليل التخطيط الفيزيائي –دليل أجراءات وادوات إعداد المخططات الهيكلية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

References

Biswas, R., Jana, A., Arya, K., & Ramamritham, K. (2019). A good-governance framework for urban management. *Journal of Urban Management*, *8*(2), 225-236.

Chakrabarty, B. K. (1998). Urban management and optimizing urban development models. *Habitat International*, *22*(4), 503-522.

Dijk, M. P. (2006). Managing cities in developing countries, the theory and practice of urban management.

Engin, Z., van Dijk, J., Lan, T., Longley, P. A., Treleaven, P., Batty, M., & Penn, A. (2020). Data-driven urban management: Mapping the landscape. *Journal of Urban Management*, *9*(2), 140-150.

Jenkins, P. (2000). Urban management, urban poverty and urban governance: planning and land management in Maputo. *Environment and Urbanization*, *12*(1), 137-152.

Ranchod, R. (2020). The data-technology nexus in South African secondary cities: The challenges to smart governance. *Urban Studies*, *57*(16), 3281-3298.

Sakurai, K., Kobayashi, S., & Takahashi, T. (2013). An important perspective on urban management: The application of material flow balance model to the past recycling society in Japan. *Journal of Urban Management*, *2*(1), 49-66.

Shekhar, S. (2020). Effective management of slums-Case study of Kalaburagi city, Karnataka, India. *Journal of Urban management*, *9*(1), 35-53.

Van der Geer, J., Hanraads, J. A. J., & Lupton, R. A. (2010). The art of writing a scientific article. *Journal of Scientific Communications*, 163, 51–59.